160 سلسلة محاضرات الإمارات

البيئة الأمنية الدولية
وكيفية صناعة الاستراتيجية

عبدالحق عزوزي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار **«سلسلة محاضرات الإمارات»** التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإغناء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

- 160 -

البيئة الأمنية الدولية
وكيفية صناعة الاستراتيجية

عبدالحق عزوزي



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الأحد الموافق 3 مارس 2013

الطبعة الأولى 2013

ISSN 1682-122X

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-712-1

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-713-8

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

أضحت البيئة الدولية المعاصرة أكثر ضبابية وتعقيداً وغموضاً من أي وقت مضى، ويكفي الرجوع إلى الكتاب القيّم الذي ألّفه منظّر العلاقات الدولية الفرنسي برتران بادي Bertrand Badie؛ لتمثُّل ذلك؛[1] إذ طوَّر نظرية اختزلها في كلمتين: "وهن القوة" l'impuissance de la puissance، واعتماداً على نظريات لإميل دوركايم وهوجو كروتيوس، أكد أن القوة بمفهومها التقليدي الكلاسيكي فقدت أكثر من معنى، مع ازدياد الفاعلين في البيئة الدولية المعقدة، فلم تعد بعض الدول القوية؛ كالولايات المتحدة الأمريكية، تتوفر على أنواع الردع الاقتصادية والعسكرية والحمائية نفسها، والثقافية أيضاً، كما كان عندها في السابق، ولم يعد للثنائية القطبية أو الأحادية القطبية، المدلول نفسه مع صعود اقتصادات الدول الآسيوية، واتساع رقعة الأزمة المالية العالمية، والتنافس التجاري العالمي، وتنامي الإجرام العالمي، وعولمة الخدمات، وتنامي دور الأفراد في العلاقات الدولية؛ فكثيرة هي التساؤلات التي نتشارك طرحها وإياه، وكذلك المنظِّر الفرنسي فريدريك شاريون، ويمكن أن نختزلها في تساؤلين اثنين: فأما التساؤل الأول فيرتبط بقدراتنا الخاصة على قراءة العلاقات الدولية التي أصبحت معقدة جداً، وأما السؤال الثاني فيخص التمييز الذي أمسى أكثر غموضاً، بين ما قد يرتبط بالمجال العقلاني أو المجال اللاعقلاني في العلاقات الدولية.

فأما النقطة الأولى فتحيلنا إلى جيمس روزناو[2] الذي كان قد حذرنا من مغبة الاضطرابات في النظام الدولي، بدل الاعتماد على صمويل هنتنجتون

الذي يدّعي صوغ العالم في خرائط،[3] فالعالم الحالي ليس أحادي القطب، وليس ثنائي القطبية، ولا متعدد الأقطاب، وليس عالماً شمولياً بشكل تام، ولا مجزَّأً إلى أبعد حد: إنه عالم غير منظم في شكل حضارات، وتكوّنه حضارة موحدة.

وإذا كانت الشمولية تتجه لتراجع المطالبة بحق الهوية، وكانت التوجهات نحو التجانس تستدعي بالمقابل دعوة خصوصية إلى المعنى الذي يضع القيم في قلب العمل الدولي، فلقد أضحى العالم أكثر تعقيداً، كما يتجلى ذلك من خلال دراسة سوسيولوجية الأفراد المواطنين والمستهلكين للقيم والشعارات، ممن يفصلون بين مختلف مصادر المعلومات والخطابات المتاحة. ويعرف هذا الإنتاج، أزمة رباعية بوَّأت «الفرد المقتدر» في المقام الأول؛ فهي أزمة المعاصرة في البدء؛ حيث يُنظر إلى العالم الجديد في غزة؛ كما في: كابُل وبغداد وأبيدجان، على أن جودة الحياة قد تدهورت، والخطابات السلفية أو التي تحن إلى العصور الذهبية تجد في ذلك ضالتها، ثم إنها أزمة الاندماج؛ إذ تُنتج الشمولية المهمَّشين على صعيد العالم الثالث بأسره، والذين يزيدون حدة الأزمة السالف ذكرها، وهناك - كذلك - أزمة الدولة التي فقدت الوسائل التي امتلكتها آنفاً، الدولةُ الراعية والحامية لتلبية متطلبات الضعفاء. وأخيراً، هناك أزمة تعميم النموذج الغربي الذي كان يتسم بقيم العقلانية والتقدم، والذي نادى بتعميمه جُل المنظرين الغربيين، وبشَّروا بفوزه، بحيث يمكن تطبيقه على «دول العالم الثالث» التي عانت مبدأ «الدول المستورَدة»، وأضحى اليوم موضع انتقاد.[4]

ومن هنا يُطرح السؤال الثاني: هل عقلانية العلاقات الدولية، هي نفسها عقلانية الغرب؟ وهل يتعين علينا أن نرى أن الغرب يجسد الحوكمة الجيدة والمنطق والفعالية؟ وهل نخال أن ما يخرج على الدروب التي هزمها الغرب، ينتمي بالضرورة إلى مجالات الوجدان والظلامية وعدم الكفاءة، وأن إنزال التصرفات الدولية التي لا تنتمي إلى النموذج الغربي بهذه الفئات التحقيرية، يثير أنواع الغيظ والإهانات؟ وهذا ما يحصل في الدول الغربية عندما تُعاقب دولة لا تعمل بتوصيات البنك الدولي، والشأن عينه عندما تُمنع دولة من امتلاك السلاح النووي، على خلاف إسرائيل أو الهند أو باكستان؛ لا لشيء إلا لأنها بعيدة عن الغرب؛ وهكذا، تفرز الدول الغربية قواعد جديدة للاحتجاج، وتشجع - كذلك - بطريقة غير مباشرة، ضروب التضامن بين هؤلاء الفاعلين؛ ففي طهران ودمشق وكراكاس وبلجراد، وفي جهات أخرى تتكون جبهات، كما يحدث الشيء عينه في موسكو أو في بكين. ولعل الإفراط في تماهي المنطق غير الغربي بالمنطق المارق أو - بالأحرى - بالمنطق المجنون، ينتج ثقافة دولية مضادة، ولا يتعلق الأمر هنا بالحتمية الثقافية المتصلبة لهنتنجتون، بل يتعلق بثقافة الاحتجاج المتغيرة والمتطورة التي نقشها فاعلون كثر.[5]

ينبغي لأصحاب القرار والخبراء والاستراتيجيين قراءة البيئة الدولية قراءة صحيحة لفهم الأدوات قبل أخذ القرارات، ومفاتيح الفهم أمور صعبة؛ إذا سبرها الاستراتيجي بعقل وحكمة ودراية مَلَك الحلول الآنية والمستقبلية، وسهّل عمل المخطِّط وأجهزة الدولة داخلياً وخارجياً؛ أما إذا

تعثر فهمه أو خانته تحليلاته فقد ضاعت مصالح البلاد المستقبلية. ولا إخال أحداً من المختصين في نظريات العلاقات الدولية، يخالفني الرأي، إذا قلتُ منذ الوهلة الأولى: إن مفاتيح الفهم للبيئة الدولية المعقدة، هي هنا، سوسيولوجية، ومن الحكمة بالنسبة إلى كثيرين الاستفادة من أفكار تيد جور أو جورج سيميل، بدلاً من كارل فون كلاوزفيتز؛ فالإرهاب العابر للقارات لا يمكن حله بنظريات كلاوزفيتز فحسب، وإنما بإعمال النظريات السوسيولوجية الحكيمة، كما هي – مثلاً – عند تيد جور أو سيميل.

ومحاضرتنا هذه، تتألف من ثلاثة أقسام: عن مفهوم الاستراتيجية وأهميتها، وعن ضرورة الدقة في صوغ الاستراتيجية، ثم أخيراً عن المخطِّط والاستراتيجي؛ وذلك بإعطاء أمثلة حية في مجال العلاقات الدولية، وعمل إسقاطات سياسية على بعض الحوادث والوقائع الجيوسياسية المليئة بالدروس.

مفهوم الاستراتيجية

الاستراتيجية أُمّ القواعد

إن كلمة الاستراتيجية، تحمل في مدلولها اللاتيني Stratos أي الجيش، وageîn أي إدارة؛ وتعني "علم وفن" إدارة مجموعة قوى الأمة في الجوانب السياسية والحربية والاقتصادية والمعنوية؛ لقيادة حرب، أو إدارة أزمة، أو المحافظة على الأمن. وفي معناها العام تشير الكلمة إلى صوغ السياسة تماشياً ومجموع القوى المتوافرة والرهانات والإمكانات، وليس حصراً في المجالات

العسكرية أو الدفاع، وإنما في المجالات الاقتصادية والاستراتيجية والتجارية والصناعية والمالية أيضاً... إلخ؛ فكبار المنظِّرين الاستراتيجيين؛ ككلاوزفيتز عرَّفوا الاستراتيجية بأنها «فن استخدام المعارك وسيلةً للوصول إلى هدف الحرب»،[6] وقد عرّفها ليدل هارت، بأنها «فن التوزيع والاستخدام لكل أنواع الوسائط والبدائل العسكرية للوصول إلى أهداف السياسة»،[7] بينما عرّفها مولتكه، بأنها «الإجراءات والتدابير العملية للوسائل الموضوع تحت إمرة القائد؛ ليحقق الأهداف المطلوبة».[8] والاستراتيجية، من خلال هذه التعريفات، توحي بأنها فن وعلم، وهما عاملان لمعادلة توازنية واحدة، جعلتها تنمو وتتسع؛ لتشمل المجالات السياسية الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية. والاستراتيجية متعلقة بعدم اليقين والمستقبل، ولصيقة بذلك، وإذا قلنا هنا: إن الاستراتيجية لصيقة بالمستقبل، فلأنها تُعنى به، وتحاول تجنب المشكلات المستقبلية الممكنة أو ردعها أو حلها، وهذا هو عمل الاستراتيجي وشغله الشاغل.[9] والاستراتيجي يكون له نسق فكري متَّقد، وعلم ودراية كافية، حتى يستنبط أهم مقومات المرحلة اللايقينية والمستقبل شبه المجهول؛ ليصل إلى الأهداف المرجوة ويحقق الغايات المطلوبة؛ فالاستراتيجية تختلف عن تنفيذ برنامج، أو ما هو محدد سلفاً.

وفي مؤلَّف **الطبيعة والطبع**، ميّز جريجوري باتيسون،[10] بين نوعين من التصرف في مجال عدم اليقين وضرورة التأثير القويم فيه، وذلك بالرجوع إلى مثالي الرمي بالبندقية والرمي بالسهم؛ ففرّق بين الرامي الذي يعتد بجهاز التسديد من أجل الرمي، والرامي الذي يقوم بعملية الرمي، بالاعتماد على

التفاعل والهدف وتعديل عملية الرمي؛ بناء على خط مسار الهدف. النوع الأول يعد من قبيل "المعايرة"؛ بمعنى تنفيذ برنامج معين، أما الثاني فهو "تفاعلي"، وهو استراتيجية مبنية على مقاربات حسابية، تتوخى الدقة حتى إصابة الهدف.

ويتم إعداد الاستراتيجيات الممكنة من حرب أو سلم؛ بناءً على الإمكانات التي توفرها المرجعية السياسية، أما المرجعية الاستراتيجية فهي التي تعتمد على اختيار وتوجيه وتحديد للمعارك العسكرية أو الدبلوماسية من منطق حالة الحرب، أو المفاوضات من أجل السلام التي تضعها المرجعية السياسية. والمستوى العملياتي، هو ما يرجع من اختصاص للقائد الحربي في الميدان، أما المستوى التكتيكي، فهو الذي يتم فيه الاختيار والتوجيه والتحديد لمجريات العمليات القتالية الممكنة في إطار معركة حربية؛ والمثال التوضيحي، أن المارشال إرفين رومل، كان يراكم الانتصارات التكتيكية، ولكن هذه الانتصارات لم تحل دون الانتكاسة الاستراتيجية للقوات النازية في معارك شمال إفريقيا، وهي التي مكنت الحلفاء من الإنزال الميداني وغزو سيسيليا وإيطاليا؛ ومن ثم فتح الجبهة الثانية في أوروبا؛ حيث تم "إنزال نورماندي" في 6 حزيران/ يونيو عام 1944 في يوم دخول الحلفاء نفسه إلى روما؛ انطلاقاً من هذه اللحظة، وبينما كانت ألمانيا النازية بصدد معالجة تفصيلات عسكرية ميدانية، خسرت الحرب. ومن دون أخذ هذه المستويات التراتبية المتعلقة بإكراهات وارتباط مستويات "سياسية – استراتيجية – تكتيكية" ببعضها بعضاً، في الحسبان، كانت بداية النهاية لألمانيا النازية، كما

أعلن ذلك ونستون تشرشل بوضوح، وهو الذي كان انتصار الحلفاء في شمال إفريقيا، في نظره، يشكل "نهاية البداية"، مع عمليات الإنزال في القارة الأوروبية. وانطلاقاً من هذا المنظور، أمكن جورج كليمونصو أن يقول: إن «الحرب مسألة من الجدية بمكانة، تدعو إلى ألا تُترك للجنرالات».[11]

إن عمل الاستراتيجي، يكون مختلفاً عن المخطِّط؛ ففي مجال التدخل العسكري، يتمحور دور المخطط حول كيفية استعمال الأسلحة في المعركة؛ للوصول إلى المردود الأقصى كما يرتئيه الاستراتيجيون؛ أي إن مجال تدخله يبقى مرتبطاً بالإجراءات والتدابير المختلفة التي على القيادة الميدانية اتخاذها في مكان العمليات العسكرية، هذا هو دوره؛ أما عمل الاستراتيجي فهو أهم من ذلك؛ فالحل العسكري عند الاستراتيجي مثلاً، ليس هو الغاية الوحيدة لتحقيق الأهداف العليا للوطن، بل هناك وسائل أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية ودبلوماسية، ينهجها الاستراتيجيون؛ للوصول إلى الأهداف المبتغاة؛ فالتدخل الفرنسي الأخير في مالي؛ كان نتيجة قرار استراتيجي تبناه الاستراتيجيون الفرنسيون؛ لتفاقم الأوضاع الأمنية في مالي، وتوالد الحركات الجهادية العابرة للأمصار والأوطان، وتكاثرها، وبداية تفكك دولة مالي نتيجة لذلك، وتعريض المصالح الاستراتيجية في المنطقة للخطر، وإمكانية انتقال العدوى إلى مناطق جغرافية موازية؛ كإمكانية نقلها إلى جنوب أوروبا، مع عولمة التنقل وصعوبة تطويق الإرهاب العابر للقارات. فمن بين عدد من الحلول الممكنة التي كان بإمكان فرنسا أن تقدمها لحكومة مالي دون التدخل المباشر؛ كإعطاء المعلومات الكافية عن تلك المجموعات تلتقطها الأقمار

الصناعية وتكلف الجيش المالي بالتدخل، أو تزويد جيش دولة مـالي بالـدعم المـالي وبالـدعم اللوجـستي مـن دبابـات وصـواريخ وطـائرات، ارتـأى الاستراتيجيون الفرنسيون التدخل عـسكرياً بإرسـال قـواتهم العـسكرية إلى الميدان؛ لأنها أفضل وسيلة للوصول إلى الغاية المرجوة، وهو القضاء على تلك المجموعات الإرهابية؛ لهشاشة دولة مالي وضعف جيشها وأمنها وحكومتهـا معاً. وعند أخذ هذا القرار الاستراتيجي، تدخل المخطـط الفرنـسي لتحديـد أنواع الأسلحة التي يمكن استعمالها في مختلف المناطق، وعـدد القـوات التـي يجب أن ترسل، إلى غير ذلك.

الاستراتيجية والبيئة الدولية المعقدة

إن البيئة الدولية معقـدة ويـصعب قـراءة معالمهـا؛ فتخـتلط مـستويات دراستها. ومنذ نهاية الحرب الباردة حذّرنا المنظِّر الأمريكي جيمس روزنـاو، في كتابه: **اضطراب في العالم السياسي**،[12] من أي محاولة فكريـة لاسـتقراء كـلي للعالم بوصفه نظاماً قابلاً للتحديد والتعريف؛ فالبيئة الدولية مطبوعـة بتعقـد لا متناهٍ؛ إذ تحضرك عوامل التكتلات هنا؛ (كاتحاد الألمانيتين مثلاً)، والتمزق الكلي هناك؛ (كحال الاتحاد السوفيتي أو يوغسلافيا)، ورجوع المعيار الديني؛ (كما هو شأن الولايات المتحدة الأمريكية)، أو تراجعه هناك؛ (كـما هـو شـأن الدول الأوروبية)، وظهـور نـوع مـن الـسلطوية الجديـدة للدولـة؛ (كـشأن روسيا)، أو تراجعها؛ (كما هو شأن الدول الأوروبية)، ويظهر بجـلاء أيـضاً، الدور المتزايد للفرد؛ بوصفه فاعلاً دولياً متميزاً في قراراته واختياراته؛ ليـضع القوانين ويثمنها، وليبني السوق، أو يسهم في تقويضها، كما أنه يختـار لنفـسه

الدول التي يزورها، ويقوم بإصدار أحكام على الفاعلين الدوليين، وقد يساند قضية ما أو يحاربها. كما ظهرت نزاعات متتالية، وعمليات إرهابية لامتناهية، وأزمات سياسية داخلية وجهوية، تُطعَّم بنقاشات وقمم عقيمة؛ (كما هو شأن سوريا)، أو صعبة؛ (كمحاربة الإرهاب). وتبقى أسئلة معلقة من دون أي مدلول أو فائدة ترجى منها، وهي الأسئلة التي تعبئ جهود الاستراتيجيين والخبراء وأجهزة الدولة والقيادات العسكرية المعنية بالتنبؤ الاستراتيجي، أو الرد، أو الاحتواء الاستراتيجي لكل ما تراه ضرورياً.

وفي دراسة جماعية موسعة كنا قد قمنا بها منذ سنوات؛ لفهم العوامل المحددة في فهم البيئة الدولية، أجاد المفكر والمنظر الفرنسي فريدريك شاريون في وضعه بعض الإشكاليات الجادة: فهل يمكننا، برغم تحذير روزناو – وعلى أرضية متحركة جداً – تعبئة العلوم السياسية أو العلوم الاجتماعية؛ من أجل استباق التوجهات المستقبلية؟[13] وهل ستمتد بعض التوجهات الحالية؛ لتسوغ العلاقات الدولية التي ستشهدها السنوات القادمة؟ إن مواجهات اليوم، لن تشبه مواجهات الغد، ولن يبقى سلام اليوم مضمونا غداً، بل يبدو أن هناك خصائص كثيرة ترسم ملامحها تحت أعيننا بطريقة مستدامة.

ويبدو أن تراجع الدول في خوض الحرب بمعية مقاوميها الاجتماعيين وفاعليها الخواص، وإخفاق التدخل العسكري الخارجي ذي الصبغة «الاستباقية»، قد انطلق انطلاقة جيدة؛ ليتصدر معالم يجب أخذها في الحسبان، فاسحاً المجال أمام مقاولي الهوية والدين، وغيرهم، وبتحويل

مبادرة أحد محركات العلاقات الدولية الأساسية: (لغة الحرب/ السلم، أو النزاع/ التعاون)، إلى فاعلين مجزَّئين وخواص متحركين يصعب تحديد هويتهم، ستصبح الساحة الدولية الجديدة بعيدة التوقع، ولكن قواعدها تظهر شيئاً فشيئاً. وضعيفة هي الحظوظ؛ لكي ينقلب هذا المنحى، ولكن يفترض لفت انتباه أصحاب القرار؛ إذ لن ترسم الدول وحدها خريطة العالم بحسب معطياتها الدبلوماسية والعسكرية.[14]

ثم إن المخططات الكلاسيكية لتحليل العلاقات الدولية، أضحت متقادمة، وقد وجد النموذج الذي يوصف «بالواقعية»، والذي أعلن عن مخرج نزاعي للمواجهة الثنائية القطبية، نفسه في موقع حرج، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ولم تصمد الأوهام الليبرالية «لنهاية التاريخ» التي طبعها استبعاد الحرب أمام الأحداث الدرامية التي شهدتها السنوات، ما بين عامي 1990 و2000، ولاسيما أن كل حدث دولي جديد أصبح يشكك فيما كنا نعتقده. وإذا كانت الحرب الأمريكية الأولى في منطقة الخليج عام 1991، جاءت لتثبت ضرورة التدخل العسكري، فإن المغامرة في العراق عام 2003، أظهرت – على النقيض من ذلك – عجز قوة عسكرية محض أمام مقاومة ذات أوجه اجتماعية متعددة.[15]

وتعيش دول العالم اليوم، في حال من الارتباكات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، لا تخفى على أحد. وهذا الارتباك لا يسلم منه أحد، حتى الدول الاقتصادية العظمى، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، وجل دول أوروبا؛ فهناك أحداث عميقة الأثر لم يكن أحد ينذر بها، وهناك

تحولات متزامنة تجعل متخذي القرار في حيرة من أمرهم. وقد انتقلت سياسات الدول من الليبرالية إلى الحمائية، ومن داعية إلى الاستقرار إلى سند للتغيير، من دون نسيان الفعل الشعبي العربي في بعض "الجُملكيات" العربية، الذي وسم السنوات الأخيرة؛ حيث تغيرت بين عشية وضحاها البيئة السياسية في تلك الدول، تاركة بعضها في علم الغيب؛ بسبب الفوضى والمجهول، وأخرى ركبت سفينة النجاة، من دون أن تبصر المدى المتوسط والمدى البعيد، وثالثة بقيت في منأى عن تلك الاحتجاجات الجارفة. ولكن محددات السياسات الخارجية عموماً، والنظام الاقتصادي، والاستراتيجيات التحالفية والأمنية، تغيرت في معظم الدول، أو – لنقل – جُندت الدول كلها لإعادة النظر في سياساتها المحلية، باتجاه استتباب الأمن في الداخل، وتحقيق التنمية لشعوبها، وإعادة النظر في سياساتها الخارجية، وتحالفاتها الإقليمية والدولية؛ وهذه الوضعية أحدثت ارتباكاً في النفوس، وقلقاً في الأذهان، وصعوبة في أخذ القرارات الحاسمة.

فالبيئة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للدول، أصبحت ذات طبيعة فوضوية ومعقدة، والعالم بدأ يتغير بسرعة فائقة وبوتيرة كبرى؛ ولم تجذَّر على أرضية يمكن أن توصف بالديمومة أو الثبات؛ وبدأ منظرو العلاقات الدولية يصابون بالحيرة أكثر من أي وقت مضى، وقد تراءت لهم محدودية نظرياتهم عن النظم الإقليمية والدولية، وهي في أصلها متغيرة وانتقالية على الدوام، وتحاول تَوَقُّع نظام دولي أو نظام إقليمي له محددات كافية لتثبيت الاستقرار؛ كما أن معظم المحللين الإنثروبولوجيين والسياسيين باغتهم الفعل الشعبي الكبير الذي شهدته بعض الدول العربية، قبل أن تنتقل

العدوى إلى بعض الدول الأوروبية؛ كاليونان، وإيطاليا، وإسبانيا؛ حيث أسقط "الربيع الرأسمالي"، حكومات ديمقراطية عاجزة عن تحسين مستوى عيش الإنسان الغربي.

إن الإحاطة بالآثار المرتقبة لهذا الوضع العربي والوضع العالمي أمر صعب؛ ولكن صانعي السياسة في حاجة إلى وضوح الرؤية؛ ليضمنوا إعادة تشكيل ما أسميه "البيئة الحامية للوطن"، كما أن فهم هذه البيئة الجديدة ذات المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية - وحتى تتضح لنا الرؤية ونبتعد عن القشرة، أو الهامش، إن لم نقل النافل من الحدث - يتطلب الإلمام بالمنظومات الفرعية المتنوعة، وتبني سياسات أو استراتيجيات تركز بشدة على القشرة الحامية للدولة، والضامنة للاستقرار والازدهار.

وهذه البيئة الحامية للوطن، عالمية ومحلية معاً من حيث الأفق؛ فهي عالمية؛ لأن الأحداث التي تقع في دولة من الدول، يمكن أن تنتقل عدواها في طرفة عين إلى دول قريبة وبعيدة؛ فلنأخذ - مثلاً - الاقتصاد العالمي: فكلما عطس الاقتصاد الأمريكي، أصيب الاقتصاد الأوروبي والعالمي بزكام حاد ومُعدٍ؛ وكلما تداعت حكومات بسبب الأزمة الاقتصادية وأزمة الديون، تبعتها حكومات أخرى؛ وما كانت انتفاضة الثوار الليبيين على نظام معمر القذافي لتنجح، لولا حدوث سابقتي تونس ومصر. وهذه البيئة عالمية أيضاً؛ لأن البيئة الدولية خاضعة للتغيير كما أسلفنا، وتزيد درجة التغيير وعدم الاستقرار، كلما ارتفع مستوى التفاعل.

ونفهم جلياً مثلاً، صواب اقتراح الانتقال بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد؛[16] إذ أضحى هذا الاتحاد ضرورة في مواجهة الأزمات المالية، والاقتصادية، والاجتماعية، وخاصة الأمنية؛ حيث استمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول المجلس، ومحاولة بث التفرقة وإثارة الفتنة بين مواطنيها، في انتهاك لسيادتها واستقلالها، فضلاً عن أزمة الملف النووي الإيراني. ومسألة الاتحاد بين دول المجلس، أفضل مثال يمكن أن نعطيه؛ بوصف ذلك رداً استباقياً لما يمكن أن يحدث في دول المجلس، وفي بيئة معقدة شيئاً ما، ولكن لما تصل بعد إلى حد التعقيد التام، أو عدم الاستقرار التام؛ لأن الدول في هذه المرحلة ستتبنى استراتيجيات يمكن أن نسميها ردات الأفعال التي تسعى لحل المشكلات الآنية؛ وتكون بذلك تتبنى سياسات لاخطية؛ وفي هذه المرحلة تتعقد الأمور، ويمكن أن تتحول إلى فوضى شاملة، وتكون معرضة لأخطار جذرية.

هناك تغيرات جذرية في النظام الاقتصادي العالمي؛ بسبب الأزمة المالية العالمية، وهناك عولمة تغير لونها كالحرباء، وهناك تكنولوجيا رقمية بهرت الجميع؛ وهذا يعني وجود عوامل محددة وأخرى غير مستقرة، تغير أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية في كل دول المعمورة. وهناك دول تسعى لنقل مشكلاتها الداخلية، أو مشكلاتها مع المنظومة الدولية، إلى البيئة الإقليمية المحيطة لتختلط الأوراق؛ فتربح الوقت، وتنجح في إعادة صوغ التحالفات وغيرها.

إن هذه البيئة الحامية للوطن، هي محلية بالدرجة الأولى؛ فإذا فُقدت الثقة مثلاً، داخل الجسم المجتمعي والبناء السياسي لأي دولة من الدول، فإن

الظواهر الاحتجاجية تظهر، حتى لو كان رأس الجسم السياسي من أعرق الديمقراطيات؛ كما هو شأن حكومة رئيس الوزراء الإيطالي السابق سيلفيو برلسكوني، وكما هو شأن حكومة رئيس وزراء إسبانيا السابق، خوسيه ثاباتيرو، ثم إن العامل المحدد لهذه الثقة، هو الرخاء، والنمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات عيش المواطن.

ضرورة الدقة في صوغ الاستراتيجية

يوحي صوغ الاستراتيجية بمدى قدرة أي بلد على التأثير في مجريات الأحداث واستباق المشكلات الممكنة، وقد تعددت أنواع حقول الاستراتيجية وإن كانت في جوهرها واحدة من حيث الأهداف والأساليب. ومن بين تلكم الحقول، هناك الاستراتيجية المجالية، بما فيها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية، وهناك مستوى الاستراتيجية؛ أي استراتيجية عليا واستراتيجية عسكرية واستراتيجية عملياتية، وفي مجال الاستراتيجية العسكرية، هناك الاستراتيجيات البرية والبحرية والجوية، ويمكن استقراء الاستراتيجية أيضاً، من حيث الزمن، فقد تكون شاملة وعامة، وقد تكون محدودة ومرحلية، ومن حيث الوصول إلى الغايات، هناك الاستراتيجية المباشرة وغير المباشرة. ولكن لضمان نجاح كل هذه المستويات، على كل الأفراد والمؤسسات المعنية العمل في إطار تناغم وتكامل؛ لكي تسهم جميعاً في تحقيق الهدف العام للسياسة؛ فعندما قرر الرئيس جورج بوش (الابن)، التدخل عسكرياً في العراق عام 2003، وبالرجوع إلى كتابات أهم

الفاعلين في تلك الفترة، نفهم أن المحافظين الجدد، وجدوا في أحداث "الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر" - عن اقتناع - مطية لتنفيذ بعض استراتيجيتهم التي كانوا قد وضعوها، وكانوا يؤمنون بها؛ للدفاع عن المصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة؛ فوقع التدخل العسكري، ونجح الشق الأول من النظرية الاستراتيجية للمحافظين الجدد؛ أي إزالة نظام صدام، وإن كان التدخل مبنياً على مسوغات خاطئة: (الادعاء بامتلاك العراق أسلحة دمار شامل، وتعاونه مع "القاعدة")، ولكن الشق الثاني: (سقوط النظم المجاورة)، والثالث: (الدمقرطة السريعة للعراق)، من النظرية لم يقع، فنظم الدول المجاورة، لم تصبها في تلك الفترة أي تغييرات سياسية كما كان يعتقد الاستراتيجيون الأمريكيون، كما أن دولة العراق وبعد عقد من الزمن، لم تمكن الديمقراطية الحديثة من الاستقرار فيها؛ ويكفي الرجوع إلى ما كتبه صباح ياسين مؤخراً؛ لتمثل ذلك:

> عشر سنوات لا يمكن حساب رصيدها وتفصيلاتها وتعداد دلالاتها بالأرقام وغيرها؛ فقد تحول العراق في ظل الاحتلال الأمريكي والحكومات اللاحقة، إلى رقم مجهول الهوية والمعالم، وأضحى إحدى أقدم الدول العربية التي نالت سيادتها واستقلالها (1921)؛ ليتموضع في حالة "دولة فاشلة" في معايير الأمم المتحدة، ومتقدمة في ترتيب الدول الأكثر فساداً في العالم، وبسجل مفجع للعنف، لا يمكن التعبير عنه إلا بوصفه مجزرة متواصلة التكرار، إلى جانب الغياب والتدهور في الخدمات الأساسية للمواطنين، وفي المقدمة منها: خدمات الصحة والتعليم والكهرباء والماء الصالح للشرب والمجاري والطرق...، إلخ؛ ولأجل

التمكن في إحكام السيطرة على العراق، فقد أقدمت قوات الاحتلال الأمريكي على إصدار قرارات، تقضي بحل الجيش الوطني وقوى الأمن الداخلي، واستبدال ميليشيات حزبية من دون عقيدة قتالية بها، وفرضت على الشعب عملية سياسية مشوهة المعالم، ودستوراً هجيناً كتب من خارج العراق... دستوراً مثقلاً بالكلمات البراقة، ولكنه ملغم بعناصر التفجر لمقومات النسيج الوطني، وليؤسس لتناقضات وتعقيدات داخل بنية الدولة والمجتمع العراقي، وليسهم في تشويه هوية العراق العربية وطمسها... دستوراً شُرع وفق منطق المحاصَّة الطائفية؛ ليظلل عملية سياسية عرجاء مزعومة، لم تستقم أمورها - ولن تستقيم - بل ليسهم في تثبيت التجاذبات الطائفية والإثنية في شكل الهيئات السيادية للدولة، وعلى مستوى بنية المجتمع العراقي، وليتنج علائق داخل كيان الدولة، تعيق معنى السيادة وتسمح لتمرير مشروعات السيطرة على موارد العراق الحيوية، وفي مقدمها ثورة النفط والغاز، بعودة الاحتكارات النفطية التي طردت بتأميم النفط عام 1972؛ للعمل في العراق ثانية ولرهن ثروته لمصلحة الاحتكارات الأجنبية.[17]

هنا، نرى إخفاق السياسة الأمريكية، في بناء عراق ما بعد صدام؛ ولَعمري! فالمخططون الأمريكيون لم تكن عندهم المُكنات الفكرية والعلمية والذهنية الكافية؛ للتخطيط المحكم لهذه الفترة ولهذا البلد؛ فدولة كالعراق ليست هي ألمانيا واليابان لما بعد الحرب العالمية الثانية، كما كان يظن ذلك ديك تشيني ودونالد رامسفيلد. وقد يسأل سائل عن مكمن الخطأ: هل عند الاستراتيجي الأمريكي أو عند المخطط أو عند السياسي؟ أظن أن الخطأ مشترك، ولكن يتحمله بالدرجة الأولى الاستراتيجي؛ فلو صاغ استراتيجية بناء دولة العراق ما بعد سقوط نظام صدام بدقة؛ كما صاغ استراتيجيته

لإسقاط نظام صدام، لأُخذت منذ البداية الإجراءات والتدابير والسيناريوهات الممكنة من المخطِّط لبناء دولة ما بعد انهيار النظام السلطوي؛ إذا كانت نية الاستراتيجي حسنة (الوصول إلى الغاية القصوى، وهي بناء دولة عراقية ديمقراطية لا مذهبية ولا طائفية).

إذن حاصل القول، هو أن جميع الطرائق والوسائل المستعملة يجب أن تكون مجتمعة لخدمة الهدف النهائي الذي سطَّرته السلطة السياسية العليا للبلد، وإذا أخذنا الاستراتيجية العسكرية في الحسبان، فلا تعني التدخل العسكري الدائم أو الوحيد فحسب، فالاحتواء الاستراتيجي يلعب في كثير من الأحيان دوراً ريادياً من حيث المردودية؛ وهنا، نستحضر الحكاية التاريخية المعروفة عند الذين يزاولون الكندوKendo (المبارزة بالسيف)، وهي التي تعبّر بجلاء عن نظرية الاحتواء الاستراتيجي:

- "..." ذات يوم، دخل رجل يحمل سلاحاً وهو منهك القوى إلى مدينة صغيرة؛ ليبحث عن أكل وعمل.

- لم يجد شيئاً يقتات منه أو يشربه.

- فإذا به يجد نفسه تجاه رجل مسلح يحمل سيفاً براقاً، أعطاه موعداً في الغد؛ ليتبارزا في وسط المدينة وبحضور الخاص والعام.

- زائر المدينة استعلم عن ذلك الرجل، فوجده من أعتى المحاربين وأقواهم، وله قوة وتجربة لا يعلى عليهما، وهو من صناديد المحاربين

بالسيوف والرمي، وشارك في الحروب وتصدى لكل الهجمات... فذهب عند معلم الفنون الحربية في المدينة... فأمره بأن يصلي على نفسه صلاة الموت؛ لأن الوقت غير كافٍ لتعلم فنون الحرب المتطورة ومجابهة المحارب، وطلب منه أن يقصد رجل دين بوذياً حتى يتعلم الحكمة، فقصده، ونصحه رجل الدين البوذي أنه في وقت المبارزة يجب عليه أن يبقى من دون حركة في أثناء القتال، وأن يغمض عينيه، وأن يقرأ صلاته المعتادة ويحرك بها شفتيه بصوت غير مرتفع... فلم يفهم الزائر شيئاً، وظن أنه قد كُتب عليه مسبقاً موت سريع، فغاظه ما سمعه من نصيحة، إلا أن رجل الدين البوذي قال له: هذه هي الوسيلة الوحيدة لتبقى على قيد الحياة.

- وفي وقت المبارزة، تعجب المحارب من ردة فعل الزائر، رجل يغمض عينيه وهو جالس من دون حركة يتمتم صلوات غير مفهومة، فبدأ المحارب يفكر لأنه كان ذا فكر؛ فالزائر إما أن يكون أحمَق، أو أنه رجل انتحاري، أو أنه رجل قوي جداً.

- "فإذا كان أحمَق، فهذا لن يزيد من قوتي وشهرتي في شيء، وإذا كان انتحارياً فسيكون من الحمق مساعدته على ذلك، وإذا كان قوياً جداً، فقد يودي بحياتي إلى التهلكة".

- فكانت نتيجة ذلك، أن الزائر استقر نهائياً وبرخاء في المدينة الصغيرة، وعاش حياة مديدة.

هذه القصة، التي ترد في كتاب صن تزو عن فن الحرب،[18] تعبّر عن العبقرية في الاستراتيجية، فهي ليست المبارزة العسكرية والمباشرة، ولكن هي احتواء العدو وتطويقه من دون قتال؛ بمعنى تطويق استراتيجية الآخر، وجعل الدرب الوعر درباً سهلاً.[19]

المشروعات الجهادية في دولة مالي والتدخل الاستراتيجي الفرنسي

البيئة الدولية اليوم هي بيئة معقدة، والعلاقة بين الداخل والخارج محددة في التدخل والاحتواء الاستراتيجي؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، أضحى دافعو الضرائب – وهم الناخبون – أكثر تأثيراً في مسار الانتخابات الأمريكية؛ فتجارب الحروب – كما هو الشأن في فيتنام أو العراق – دائماً ما كانت لها تأثيرات في فوز هذا المرشح الأمريكي للانتخابات الرئاسية أو ذاك. فلو تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً في هذه الفترة في شمال مالي؛ كما تفعل الآن فرنسا، لقامت الدنيا ولم تقعد داخل المجتمع الأمريكي؛ لأن البيئة الاستراتيجية تغيرت، وعامل الإقناع أصبح صعباً، والحسابات الجيوسياسية والجيوستراتيجية يفهمها الآن حتى الأمريكي العادي؛ فعندما أُقنع الشعب الأمريكي أن العراق يشكل تهديداً على الأمن القومي، قدم الأمريكيون الدعم الكامل للغزو، وما ترتب على ذلك من فقدان حياة كثير من الجنود الأمريكيين. ولكن عدم ارتباط التهديدات المذكورة بالأمن القومي الأمريكي، وإخفاق الجميع في تشكيل ديمقراطية قابلة للحياة في العراق، دفعا عدداً كثيراً من الأمريكيين – مع مرور الوقت – إلى التساؤل عن قيمة حياة الجنود الذين يموتون هناك، وهذا يعكس تثمينهم لحياة الفرد. وقد

تأثرت الإرادة الوطنية؛ لمواصلة الحرب وبناء عراق ديمقراطي مع مرور الوقت؛ بفعل التغيرات التي طرأت في سياق الأحداث.

وبالمثل، عززت حرب الرهائن في الجزائر - بعدما احتجزت مجموعة مسلحة من تنظيم القاعدة في أواسط كانون الثاني/ يناير عام 2013، رهائن في منشأة غاز بمدينة عين أمناس في جنوب شرقي الجزائر، ومقتل كثير منهم؛ انتقاماً من فتح الجزائر أجواءها أمام الطيران الفرنسي؛ لقصف المتشددين في شمال مالي - دعم الناخبين الفرنسيين لقرار المسؤولين الفرنسيين المفاجئ والسريع بالتدخل في شمال مالي، برغم الأزمة المالية التي تعيشها فرنسا، وثقل فاتورة التدخل العسكري على دافع الضرائب الفرنسي. كما أن حرب الرهائن، أكبر مثال على تداعيات الحالة الخطيرة التي يعيشها شمال مالي، والتي لو بقيت على تلك الحال - لا قدر الله - فلن تصاب المصالح الاقتصادية الغربية الموجودة هناك بالأذى فحسب، وإنما دول المنطقة أيضاً.

ويعد شمال مالي، أو إقليم "أزواد"، منطقة صحراوية واسعة، تمثل مساحتها ثلثي مساحة دولة مالي الواقعة في غرب إفريقيا، ويمثل إقليم "أزواد" العمود الفقري في منطقة الساحل الإفريقي التي أصبحت أحد أخطر مواطن التطرف، والجريمة، والإرهاب العابر للحدود. ويشكل سكان "أزواد" خليطاً بدوياً من العرب، والطوارق، وقبائل السونجاي الزنجية، وما ترتب على ذلك من حقب من الثأر والصراع اللامتناهي. نجد قبائل الطوارق في دول كثيرة؛ كمالي، والجزائر، والنيجر، وبوركينافاسو، من دون نسيان ليبيا. ولكن وجود هذه القبائل شمال مالي، بالموازاة واتساع المنطقة

وصعوبة المراقبة، جعلها تطالب بإنشاء دولة للطوارق؛ حيث يوجد أغلبهم في مدن؛ ككيدال قرب الحدود الجزائرية شمالاً، ومدينتي تمبكتو وغاوا؛ إلا أن مطلبها ذاك جعلها تصطدم بالعوامل الإقليمية التي ورثت من المستعمر.

ومن هنا، نشأت حركات؛ مثل: "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" التي أُنشئت عام 2011، من خلال اندماج بين كثير من المتمردين السابقين من الطوارق؛ كإبراهيم أغ بهنغا، من دون نسيان محمد ناجم (وهو ضابط سابق في الجيش الليبي، ومن المخلصين للعقيد الراحل معمر القذافي)، ثم جاءت حركة "أنصار الدين"؛ لتختطف قيادة الطوارق من الحركة الوطنية، برعاية مباشرة من تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وزعامة إياد أغ غالي، المعروف في المنطقة بتزعمه مجموعات من المتمردين، قبل أن يتلوث فكره تماماً بالفكر السلفي الجهادي. ومع تنامي قوة "أنصار الدين" وتراجع الحركة الوطنية، نشأ فصيل جديد، هو "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" التي تمكنت من السيطرة على مدينة غاوا.

ويرى باحثون[20] أن فصيل "أنصار الدين" هو التنظيم الجهادي لأبناء قبائل الطوارق، وأن "التوحيد والجهاد" هو الفصيل الجهادي العربي الذي أنشأه منشقون عن تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وعلى رأسهم سلطان ولد بادي، وحمادة ولد محمد الخيري. ومازالت اللائحة طويلة؛ فموازاة و"موضة" المشروعات الجهادية في المنطقة، قام عمار ولد حماها، المعروف في الأوساط الغربية "بالرجل ذي اللحية الحمراء"، بإنشاء كتيبة سماها "أنصار الشريعة"، وهو التنظيم الذي تبنته "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".

استراتيجياً؛ إذا لم تَستعد الحكومة المركزية المالية المناطق الشمالية، فسيكون الأمر وبالاً على أمن المنطقة كلها، بل حتى شمال المتوسط، كما أن التدخل العسكري الفرنسي، ليس هو المشكل؛ فالشعب الفرنسي لن يحاكم حكومته الآن؛ لأنه مقتنع بذلك التدخل، ولكن الحكومة ستصاب باللعنة، إذا أخفقت فرنسا في مرحلة ما بعد التدخل العسكري؛ مثل: إعادة بناء دولة مالي سياسياً، وديمقراطياً، واقتصادياً، وأمنياً، فهذا هو المشكل؛ فمن دون وعي استراتيجي، وسياسة استراتيجية متمكنة من الدول المجاورة، ومن فرنسا، والدول الغربية، ستستيقظ الكتائب والفصائل الجهادية العمياء مرة أخرى، أو قد تولد من جديد.

المخطِّط والاستراتيجي

الاستراتيجية مبنية على بُعد نظر في مجال معقد وفي بيئة يطبعها الشك وعدم اليقين، أما المخطِّط فيكون رياضياً في ذهنه يقوم بتحديد الأهداف وتحقيقها؛ فعند التدخل العسكري، على المخطِّط مهمة التخطيط التعبوي لتحقيق المهمة التي يفرضها عليه السياسي صاحب القرار، في إطار استراتيجية الدولة القاضية بالتدخل في تلك البلدة مثلاً؛ فعندما نسمع من الخبراء الاستراتيجيين الأمريكيين، أن تثبيت الأمن في أفغانستان أو في العراق يتطلب أربعة آلاف جندي إضافي، أو أن الحالة الأمنية تسمح بسحب تسعين في المائة من الجنود، فإن المخطِّط هو الذي عليه أن يملك القدرة الكافية لتحقيق هذه الاستراتيجية ميدانياً، والمخطط عليه الالتزام بالعملية المطلقة، وفهمه للأهداف وتوزيع الأدوار في جميع المستويات المتوسطة والدنيا؛ لتحقيق الهدف

الاستراتيجي، وإلا فسوف يفقد الاستراتيجي قدرته على المناورة، وإن كانت استراتيجيته في غاية الدقة؛ فالقرار الاستراتيجي دائماً ما يكون مركزياً في المستويات العليا من الحكم، وهو قرار حتمي وغير متكرر؛ لأنه يكون مبنياً على بُعد نظر وعلى معطيات وعلى عبقرية من صاغها؛ ولذا، فغالباً ما تكون تلك القرارات الاستراتيجية متعلقة بالمدى الطويل؛ أي تخدم فترات زمنية طويلة تقوم بتحديد الأهداف، ويتدخل المخطط: (الجيوش الميدانية والتشكيلات في المجال العسكري أو المنظمات والهيئات المعنية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والمالي وغيرها)؛ لتحقيق هذه الأهداف؛ ومن ثم ينتقل التخطيط إلى تخطيط تعبوي؛ للتأثير المباشر في الأهداف التعبوية، وتُكلف بها الوحدات الميدانية التي تكون قريبة من الهدف المباشر أو الهدف المرئي.

وأنا أستحضر هذه المعطيات الدقيقة في مجال الاستراتيجية والعلاقات الدولية، أتوقف اليوم هنا، عند تقرير جديد أنجزته لجنة من مستشاري البيت الأبيض، تحذر فيه الرئيس باراك أوباما، من عدم توجيه وكالات الاستخبارات الأمريكية اهتماماً واضحاً للصين، ومنطقة الشرق الأوسط، والمناطق التي تعد تهديداً للأمن القومي؛ نظراً إلى الاستحواذ الزائد على العمليات العسكرية، وغارات الطائرات من دون طيار (درونز)؛ ومرد ذلك – وهذا هو بيت القصيد – أن أدوار وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي أيه)، ووكالة الأمن القومي، ووكالات الاستخبارات الأخرى، انحرفت بطريقة كبيرة عن مسارها الأصلي؛ وهذه اللجنة تعي ما تقول، وهي التي قادتها شخصيات متميزة؛ مثل: وزير الدفاع الحالي تشاك هاجل، والمدير الحالي لوكالة الـ"سي آي أيه" جون برينان، والسيناتور السابق ديفيد بورين.[21]

ما يقع اليوم داخل مطبخ الأمن القومي الأمريكي، هو هذا الخلط بين عمل المخطِّط وعمل الاستراتيجي، وبين العملين وعمل السياسي؛ أي الممارس السياسي الذي عليه أن يفهم بشكل كامل مستويات الاستراتيجية وعلاقاتها، وأن يطور استراتيجية محددة.

وكما جاء مؤخراً في مقالة لجريج ميلر في صحيفة واشنطن بوست، فقد أوضح جون برينان، مستشار أوباما الأسبق لمكافحة الإرهاب والمدير الحالي لوكالة الـ"سي آي أيه" في شباط/ فبراير 2013، للكونجرس: «أنه خطط لتقويم "توزيع المهمات" في الوكالة، ووصف مدى مشاركة الوكالة في عمليات القتل، بأنه "انحراف عن مهمتها التقليدية"».[22] وأوضح مسؤولو الوكالة، أن أي تعديل لمسار الوكالة يُتوقع أن يكون تدريجياً، وليس دفعة واحدة؛ وأحد الأسباب وراء ذلك، هو القلق الحذر بشأن تهديد "القاعدة". ولكن سبباً آخر يُمثَّل بالنفوذ الذي تمارسه مؤسسات مكافحة الإرهاب؛ مثل: مركز مكافحة الإرهاب التابع للوكالة، وهي التي توسعت خلال العقد الماضي؛ حتى إن برينان، أكد أن الوكالة لن تتخلى عن أسطولها من الطائرات من دون طيار؛ في ردود مكتوبة على أسئلة قدمها له أعضاء الكونجرس، في إطار تأكيد أن الوكالة «تمتلك تاريخاً شبه عسكري، وينبغي أن يستمر؛ كي تتمكن من توفير هذا الخيار للرئيس»،[23] لكن، التقرير السري السابق للمجلس الاستشاري، يعكس قلقاً أوسع بشأن الملامح الأساسية للوسيلة التي يتم بها تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب، بعد 12 عاماً من بدايتها.

ويُذكر أن برينان، قاد العام الماضي الجهود لفرض قيود صارمة بشأن القتل المستهدف للمشتبه فيهم بالإرهاب في الخارج؛ وقد أُجبرت الإدارة خلال الأسابيع الأخيرة، على كشف التفصيلات الخاصة بالأسس القانونية لغارات الطائرات من دون طيار على مواطنين أمريكيين في الخارج، وسط مناقشات حادة في الكونجرس، بشأن السرية المحيطة بمثل هذه القرارات. ويدرس البيت الأبيض أيضاً، إمكانية منح وزارة الدفاع مزيداً من الرقابة على حملة الطائرات من دون طيار، وتخفيض دور وكالة الـ"سي آي أيه"، برغم إشارة المسؤولين إلى أن التغيير قد يستغرق فترة طويلة من الزمن، وربما لا يتضمن عمليات الطائرات من دون طيار في باكستان.

إن الاستراتيجيين في عهد الرئيس بوش (الابن)، كانوا المحافظين الجدد، ومازالت سياستهم الخارجية في تلك الفترة، وتدخلهم العسكري من دون "نظارات استراتيجية" دقيقة، يُلقيان بفاتورتها الثقيلة على البيت الأبيض، وعلى السياسة الخارجية الأمريكية، وعلى مستقبل الأمن القومي؛ فحصل إلى الآن، ارتباك في العمل الاستراتيجي؛ لأن أعضاء فريق الدبلوماسية والأمن القومي يعملون في مستويات مختلفة، وعندهم أدوار مختلفة في الدولة، والهياكل التنظيمية الهرمية، والجميع بحاجة إلى احترام دوره وعمله، من تخطيط واستراتيجية وسياسة؛ ليتم التواصل بشكل فعال، وتبادل المعلومات فيما بينهم، ومع الشعب الأمريكي في نهاية المطاف.

إن هذا الخلط هو الذي أدى إلى انحراف بعض الأدوار لبعض المؤسسات الأمريكية؛ ومن ثم إلى ضعف في الإنتاج والمردودية، وهذا هو

الجانب الخفي في التقرير السابق الذكر، وهو ما تحذر منه أيضاً، نظريات الاستراتيجية في مجال العلاقات الدولية؛ وهذا يعيدنا هنا، إلى دراسة دور المستشارين في صوغ الاستراتيجية. والسياسة الأمريكية مليئة بالدروس في هذا الجانب.

المستشارون وصوغ الاستراتيجية

كان كثير من المراقبين يظن أن وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد، كان رجلاً محدوداً؛ بسبب قيادته ورؤيته لدور الدفاع، ولكن سرعان ما كشفت الوقائع، وخاصة بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2011، صلابة رامسفيلد، وفظاظته، ونوعية فكره الاستراتيجي. ونتذكر جميعاً نوعية الفكر المحدد للمحافظين الجدد في إدارة بوش الابن الأولى، التي غيّرت قواعد النظام الدولي، وخاصة في الشرق الأوسط.

إن السمات الأربع للبنية الاستراتيجية الحديثة: التقلب، والتوجس، والتعقيد، والغموض، تدفع الرؤساء في أمريكا، إلى تبني آليات متعددة لاتخاذ القرار، ويلعب المستشارون دوراً كبيراً في هذا المجال؛ فإذا بقينا في مثال الولايات المتحدة الأمريكية، وفي سياستها الخارجية، فسوف نتذكر البون الواسع في التفكير والتنظيم بين كولن باول وزير الخارجية في عهد بوش الابن، ووزير الدفاع رامسفيلد، ونعلم هنا، أن وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين مرتبطتان بالقوة العسكرية؛ فالتفوق والقوة العسكرية يعطيان الهبَّة اللازمة للدبلوماسية الأمريكية، وهذه الأخيرة تحاور القوة العسكرية؛ لتخرج بنجاح

سياسي؛ فكولن باول كان يرفض التدخل العسكري من دون شرعية أممية، إلا أن الكلمة الأخيرة كانت لرامسفيلد، وإلى هذه الساعة مازالت تثار في كواليس الأجهزة الدبلوماسية والعسكرية الأمريكية، مسألة تحديد المسؤول المخطئ في الإخفاق الحالي في إرساء الاستقرار في مناطق عدة؛ كالعراق.

كما أن المشكلات الكثيرة التي تطْرق اليوم بعضَ الدول العربية؛ كمصر وتونس؛ مرد بعضها إلى محدودية المحيطين بالرؤساء الجدد. والبيئة السياسية الداخلية معقدة جداً، وأكثر تعقيداً من الفترات التي خلت؛ وهي في حاجة إلى منظرين ومستشارين أكفاء، أو – لنقل – إلى استراتيجيين أكفاء. وصوغ الاستراتيجية فن وعلم معاً؛ إذ إن هناك حاجة إلى دراية، وذكاء، وعلم حقيقي، ثم إلى بصيرة، أما أن يأتي رئيس جمهورية، أو رئيس حكومة، بمستشارين من فصيله السياسي والأيديولوجي فقط، فلن يسمع إلا ما يريد أن يسمعه، بل إنه لا يمكنه أخذ إجراءات مخالفة لنظرهم، وإلا فسوف يتهمونه بالخروج على جادة الصواب. وفي الديمقراطية، يحق لكل من رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، أن يستعين بالمستشارين الذين يرتاح لهم، والذين ينفذون تعليماته من دون أدنى مشكل، ولكن الديمقراطية ثقافة، ووعي، ونتائج؛ الديمقراطية يجب أن تكون في خدمة الإنسان، اجتماعياً، واقتصادياً، وأمنياً، لا العكس. ورئيس الجمهورية إنسان معنوي، ولكنه أيضاً إنسان ذاتي، عليه أن يستعين بمن هم أهل الحل والعقد في السياسة الداخلية والاقتصاد والسياسة الخارجية وغيرها، ويستشيرهم؛ ففي فرنسا، استعان الرئيس السابق ساركوزي بوزير الخارجية برنار كوشنير، وهو ليس من

حزبه، والأمثلة كثيرة في الدول الديمقراطية العتيقة. والكفاءة والنبوغ الذهني، والدراسة والعلم الحقيقي، من الشروط الحقيقية لصوغ الاستراتيجية، وتنفيذها على أرض الواقع، وإلا فإن الفكر والسياسة والاستراتيجية، ستُبنى على أسس خاطئة، وستبوء المؤسسات بالإخفاق الذريع، وستهوي الدولة إلى الحضيض.

أوباما والأمن القومي

الرئيس الأمريكي الحالي باراك أوباما الذي استعان في ولايته الأولى بهيلاري كلينتون، هو في نظري حاد الذكاء في فهمه للسياسة، وللاستراتيجية، والتخطيط، وتنفيذها؛ بوصف هذه الأمور ثلاثة محددات متداخلة في السياسة الخارجية، والأمن القومي الأمريكي. والعلاقة بين تلك المحددات الثلاثة مترابطة، وتعتمد على درجة تعقيدات البيئة الاستراتيجية، والمستوى الهيكلي للخطر، وطبيعة التخوف، ومؤشرات التوقيت، وبُعد نظر القيادة التي تتربع على أعلى هرم في السلطة، ومختلف الخيارات المتاحة أمامها. والاستراتيجية والتخطيط لا يجوز أن يتأثرا بالأهواء السياسية الضيقة، وإلا فإن مآلهما الإخفاق؛ إذ يجب أن يخضعا لنماذج فكرية منضبطة.

قارن معي التعيينات الأخيرة للرئيس أوباما؛ مثل: اختيار السيناتور السابق الجمهوري شاك هيجل وزيراً للدفاع، ثم اختيار جون برينان، مستشار مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض؛ لشغل منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي أيه)، ثم اختيار السيناتور الديمقراطي

المعتدل جون كيري، وزيراً للخارجية. التعيينات لم تلقَ آذاناً صاغية في عقر الانتماءات الحزبية للمعيَّنين؛ مثل شاك هيجل الذي ينتقده الجناح اليميني داخل الحزب الجمهوري؛ بسبب أنه يتساهل مع إيران، ويستعجل الانسحاب من أفغانستان، ولا يؤيد إسرائيل تأييداً قوياً؛ ففي عام 2006، أطلق انتقادات حادة تجاه الرئيس بوش الابن، في سياسته الداعمة للحرب الإسرائيلية على لبنان، وقال السيناتور الجمهوري: «يجب إنهاء الذبح المقزز من كلا الجانبين، ويجب أن ينتهي هذا الآن، ويجب أن يدعو الرئيس بوش إلى وقف إطلاق النار فوراً.. يجب التوقف عن هذه الحماقات (...) علاقتنا بإسرائيل خاصة، وتاريخية، لكن ليس من الضروري، ولا يمكن أن تكون على حساب علاقاتنا العربية والإسلامية، هذا خيار زائف، وغير مسؤول وخطير».[24] ولقد طور - بالمناسبة - نظرية استراتيجية مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج على المديين، المتوسط والبعيد، إلى قيادة مستقلة غير القيادة التقليدية للحزبين الجمهوري والديمقراطي.

لقد فهم أوباما أن الاستراتيجية الدولية أصبحت معقدة ومكلفة، ويتزايد فيها عدم الاستقرار لارتفاع مستوى التفاعل؛ بسبب تعرضها لعملية إعادة توازن جذرية جديدة؛ وهذه التغيرات تعكس اضطرابات في العوامل الأساسية للاستمرارية في البيئة الاستراتيجية؛ ومن هنا، تظهر ضرورة وجود استراتيجيّين عباقرة على حد تعبير كلاوزفيتز؛ وهذا يتطلب منهم الاكتناز العقلاني للمعلومات والمعرفة، والتفاني في عملية إنتاجها، وتوزيعها وتخزينها، وانتقادها واستخدامها بطريقة صائبة؛ بوصفها النشاط الأساسي

لمجتمع الأمن القومي والمصالح العليا، على غرار حصاد الموسم الزراعي، أو إنتاج المواد المصنعة.

أوباما في حاجة إلى أدوار خبراء استراتيجيين جدد؛ لإعادة الإصلاح والتشكيل لبيئة استراتيجية جديدة خاصة، مع ازدياد الصعوبات وعدم الاستقرار في النظام العالمي؛ خدمة للمصالح الوطنية، فهو يريد من الـ "سي آي أيه" تغيير لباسها القتالي، وعودتها إلى دورها الاستخباراتي، وجمع المعلومات، ولو احتفظت بالأسطول الضخم للطائرات المسلحة التي تعمل من دون طيار، كما أن أوباما، يريد تخفيض ميزانية الدفاع التي تأتي على 20 في المائة من ميزانية الدولة؛ أي من أموال دافعي الضرائب، في وقت يستمر فيه صعود الصين؛ بوصفها قوة عسكرية، وتتصاعد وتيرة الإرهاب التابع لتنظيم "القاعدة" في إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط، كما أنه يريد سحب قواته العسكرية من أفغانستان، وحلولاً ذكية للمشكلات التي تعج بها منطقة الشرق الأوسط.

يخطئ الجمهوريون عندما يظنون أن التعيينات الأخيرة مفادها أن الرئيس أوباما، يريد أن يزيح أمريكا من المشكل النووي الإيراني. ويكفي الرجوع إلى كتابات موريس جانوفيتس، الذي تتلمذ عليه كثير من الاستراتيجيين الأمريكيين الحاليين؛ لتمثل ذلك؛ ففرقة أوباما هي فرقة عسكرية رغماً عنها، وتجعلها تؤذن بالحرب إذا فرضت الظروف ذلك، المهم أن تكون القوة وسيلة، وليست غاية، والبصيرة حاضرة، وفق مقولة توماس كارليل المشار إليها سابقاً. وإشارتي هنا إلى أن المحافظين الجدد في أمريكا علماء استراتيجيون، ولكن من دون بصيرة.

ونختم هنا، هذه الأمثلة بنوع آخر من الاستراتيجية، ودائماً في إطار السياسة الخارجية الأمريكية، وبالضبط في رحاب دبلوماسية وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون.

في رحاب دبلوماسية هيلاري كلينتون

حينما أنشأ الملك الراحل الحسن الثاني عام 1995، "جامعة الأخوين" المغربية الموجودة في مدينة إفران الجبلية، أراد منها أن تكون منارة علمية على شاكلة الجامعات الأنجلوساكسونية. وفي عام 1999، كانت السيدة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية، هيلاري كلينتون، ضيفة شرف تسليم شهادات المتخرجين في تلك الجامعة، وألقت آنذاك خطاباً أبانت فيه بُعد نظر "امرأة دولة" حكيمة، مشيدة بدور التعليم والبحث العلمي في العالم العربي، وعلاقة أمريكا المستقبلية به، وكأنها تتنبأ بـ "حقبة جديدة لأمريكا"، وهو ما أكدته بالفعل في أول خطاب لها في يومها الأول على رأس الدبلوماسية الأمريكية، في مبنى الخارجية في واشنطن. وهي امرأة ذكية جداً، استطاعت أن تؤسس إلى جانب "القوة الناعمة" التي تبناها الرئيس أوباما، مفهوم "القوة الذكية"، وهي أيضاً امرأة موهوبة تجيد العمل الدبلوماسي، كما أنها تجيد "دبلوماسية الطاولة" التي تستطيع أن تحل ما لا يمكن أن تحله الدبابات والصواريخ. وهي امرأة لا تمل العمل المستمر، وتهتم بالتفصيلات، من دون هوادة، وتتسم بقدرتها الميدانية؛ فخلال أربع سنوات في الخارجية، قطعت نحو مليون ميل، وزارت 112 بلداً، وقضت نحو 500 يوم على متن الطائرة الرئاسية؛ إذ سافرت أكثر من

أي رئيس أمريكي، وأكثر من أي وزير خارجية سبقها - بما في ذلك الوزير هنري كيسنجر - وبرغم مختلف التناقضات بينها وبين الرئيس أوباما، فإنها استطاعت توفير جو عمل مؤسساتي وطني مثالي. صحيح أنها لم تحقق ما حققه هنري كيسنجر في مبادراته الخارجية، وخاصة تجاه الصين الشعبية (الانفتاح)، والاتحاد السوفيتي (الانفراج أو الوفاق)، إلا أنها دافعت عن الديمقراطية في دول العالم الثالث، ودافعت عن بلدها بعد سنوات حكم بوش الابن، وما تبع ذلك من أضرار في سياسته الخارجية المقرونة "بالقوة الخشنة" في العراق وأفغانستان ومناطق كثيرة من العالم.

إن خطاب كلينتون في إفران عام 1999، عن التربية والتعليم جسدته بعد عقد من الزمن، في دعواتها إلى "القوة الذكية" بنشر التعليم، وتمكين المرأة، ونقل التكنولوجيا والاستفادة منها. صحيح أن الدبلوماسية تجربة، ولكنها أولاً وقبل كل شيء حكمة، وقناعة، وتربية. إن حكمة كلينتون وتربيتها، جعلتاها تؤمن أيّما إيمان بضرورة الدفاع عن أولويات المرحلة، وهي أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، في نظام دولي بدأت تتغير بنوده وقواعده. صحيح أن المسؤولية في الدبلوماسية الأمريكية تقع على عاتق الرئيس الأمريكي، ووزير خارجيته، ولكن إيصال الأفكار وتفعيل الاستراتيجية في الميدان، يكونان على عاتق وزير الخارجية؛ فإما أن يكون مقنعاً، وإما أن يخفق.

لقد ورث أوباما من سلفه ثقلاً خارجياً صعباً جداً، وأزاحه من البيت الأبيض من خلال حملته الانتخابية القاضية بإصلاح سياسته الخارجية في

ميادين حربية، أُرسل إليها جنود أمريكيون هم في غنى عنها: فمنذ سنة من الآن سحبت أمريكا قواتها من العراق، وبعد سنة؛ أي أواخر عام 2014، ستسحب أمريكا قواتها من أفغانستان، والنتائج الأمنية والسياسية في البلدين كارثية.

أتذكر أنه حينما استقبل الرئيس الأمريكي رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عام 2011، قال له حرفياً: «في الوقت الذي نضع فيه حداً للحرب، يجب أن يعي العراقيون أنهم ليسوا وحدهم».[25] وبعد أكثر من سنة على الانسحاب، فإن أقل ما يمكن أن نقوله، هو أن العراق «دولة حرب بدرجة متدنية»؛ على حد تعبير إحدى المنظمات البريطانية (Iraq Body Count)، التي وصفت الطامة العظمى التي يعيش فيها العراق، والتي تركته عليها الولايات المتحدة الأمريكية بعد التدخل العسكري ابتداءً من عام 2003، من دون نسيان التفجيرات المتتالية والصراعات الطائفية التي بدأت تشتعل أكثر من أي وقت مضى.

في أفغانستان، سيتم الشيء نفسه مع الرئيس الأفغاني، سيُستقبل في البيت الأبيض، وسيقال له الكلام نفسه، بأن «الأفغان لن يبقوا وحدهم». ولكن الطبيعة البشرية، والجغرافية، والتاريخية، والجيوسياسية في أفغانستان، تنذر بسنوات عجاف، تقضي على باقي السنبلات الخضر التي زرعت حتى الآن، ولا أظن هذا الذي كتبته أضغاث أحلام، فالمؤشرات موجودة، والتاريخ قد يعيد نفسه في ذلك البلد.

خاتمة

إن الاستراتيجية عمل فكري، ورياضة ذهنية مصيرية لمستقبل البلدان والشعوب؛ فَهمنا مدلولها وأهميتها عند استحضارنا بعض الأمثلة الواقعية؛ كالتدخل الفرنسي في مالي، وحرب أمريكا على العراق، ودور المستشارين في صوغ القرار انطلاقاً من أمثلة أمريكا كما هو شأن المحافظين الجدد في عهد الرئيس بوش الابن، أو في إطار دبلوماسية هيلاري كلينتون؛ فلولا التدخل الفرنسي في مالي لحدثت أزمات يستعصي حلها في المدى المتوسط والمدى البعيد في مالي وفي جنوب الصحراء وفي شمال إفريقيا وفي جنوب أوروبا، وفي المنطقة بأسرها؛ فالجهاد الإرهابي لا دين له ولا ملة، وهو يأتي على الصغير والكبير، وعلى الأخضر واليابس، ويلوث عقول الصغار والكبار، ويستدرجهم من حيث لا يعلمون؛ فوجود المنظمات الإرهابية جعل الحكومة الفرنسية ترتئي التدخل العسكري الميداني المباشر؛ وسيحكم التاريخ على التجربة الاستراتيجية الفرنسية، إذا ما كان حكماؤها قد وضعوا مخططاً في الشق الثاني من التدخل؛ لبناء دولة مالي لما بعد انهيار المنظمات الجهادية. ولنا في تجربة العراق دروس مماثلة، فقد اقتضى التدخل العسكري الأمريكي، إزالة نظام صدام من دون أن يكون هناك تخطيط محكم وعلمي لبناء الدولة العراقية الجديدة، فبقيت الدولة طوال أكثر من عقد، تعيش بين سندان الطائفية والانفلات الأمني ومطرقة هشاشة الدولة والتدخلات الخارجية. ورأينا كيف أن المستشارين يلعبون دوراً كبيراً في صوغ الاستراتيجية، وضربنا أمثلة كثيرة، وعلى رأسها المستشارون في الإدارات

الأمريكية، وهم في أعلى هرم الدولة؛ إذ إن بعض القناعات الاستراتيجية، قد تغيِّر مسار أمم بأكملها، وقد تغير النظام الدولي أيضاً، كما تغير الأحداث الداخلية والخارجية؛ ومن هنا، تتأتى حكمة القادة الذين يحاطون ببطانة استراتيجية خبيرة وذات كفاءة.

الهوامش

1. انظر:

Bertrand Badie, *L'impuissance de la puissance* (Paris: Fayard, 2005).

2. انظر:

J.N. Rosenau, *Turbulence in World Politics* (Princeton: Princeton University Press, 1990).

3. انظر:

S. Huntington, *Who Are We? The Challenges to America's National Identity* (London Free Press, 2004).

4. انظر فريدريك شاريون، "العلاقات الدولية الجديدة في خضم المسألة الثقافية"، في: عبدالحق عزوزي (تحت إشراف)، القيم الحضارية والإنسانية المشتركة بين الواقع والمتغير، المجلد الثاني (باريس: لارمتان، 2008)، والكتاب متوافر بالفرنسية والإنجليزية، ومن منشورات المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية، وأصل المقالة باللغة الفرنسية. وانظر أيضاً بعض كتابات فريدريك شاريون في هذا المجال:

Frédéric Charillon (dir.), *Les relations internationales, La Documentation française* (Paris: 2007); F. Charillon, *La politique étrangère à l'épreuve du transnational* (Paris: L'Harmattan, 1999).

5. المرجع السابق.

6. انظر:

Carl von Clausewitz, *On War*, ed. and trans. Michael Howard and Peter Paret (Princetion: Princetion University Press, 1976).

وانظر أيضاً:

Antoine de Jomini, *Précis de l'art de la guerre* (Champ libre); Guy Debord, *Le Jeu de la Guerre* (Éditions Gérard Lebovici, 1987); Gérard Chailand, *Anthologie mondiale de la stratégie*, Collection

Bouquins (Paris: Robert Laffont, 1990); Hervé Coutau-Bégarie, *Traité de stratégie*, Economica 2005; Rupert Smith, *L'utilité de la force*, Economica 2007; *Les 36 stratagèmes*, traité secret de stratégie chinoise traduit et commentés par François Kircher (Éditions du Rocher).

7. انظر:

B.H. Liddell Hart (trad. Lucien Poirier), *Stratégie* ["The strategy of indirect approach"], coll. "tempus" (éditions Perrin, 1941); *Les généraux allemands parlent* (Stock: 1948), *The Other Side of theHhill* (London: 1948); *The Decisive Wars of History* (1929) (This is the first part of the later: *Strategy: the indirect approach*); *The Real War (1914–1918)* (1930), later republished as *A History of the World War (1914–1918)*.

8. انظر:

Helmuth von Moltke, Geschichte des Deutsch-Französischen Krieges von 1870-71 (Munich: 1891).

وانظر نقداً علمياً لهذه الأفكار، مع تطور نظريات التدخل العسكري:

Thomas Lindemann, "La paix par la reconnaissance. Une interprétation interactionniste des crises internationales?" Dans Abdelhak Azzouzi (sous la dir.), *L'Annuaire Marocain de la Stratégie et des Relations Internationales* (Maroc: l'Harmattan, 2012), p. 1985.

9. للمزيد حول الاستراتيجية، انظر: هاري آر. يارجر، **الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين**، دراسات مترجمة 43 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011).

10. انظر: Gregory Bateson, La Nature et l'Esprit (Paris: Seuil, 1984).

11. طورتُ هذه النظرية في كتابي، بعنوان: **السلطوية وآليات الانتقال في دول المغرب العربي** (الصادر بالفرنسية)، وطبقتُها على الأزمة التي عرفتها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي بين الجيش والجبهة الإسلامية للإنقاذ، وأثر ذلك في النظام السياسي في المديين المتوسط والبعيد. انظر:

Abdelhak Azzouzi, *Autoritarisme et aléas de la transition démocratique dans les pays du Maghreb* (Paris: l'Harmattan, 2006).

12. انظر:

Rosenau, op.cit.

وانظر أيضاً:

Z. Laïdi, *Géopolitique du sens* (Paris: Desclée de Brouwer, 1998); J-P. Derrienic, *La guerre civile* (Paris: Presses de Sciences Po, 2001).

13. انظر أيضاً: جدلية التزاوج الفكري والنظري بين قواعد العلوم السياسية والعلاقات الدولية في هذا الباب، وضرورته لتسهيل عملية الإنتاج الفكري المتزن والهادف، والابتعاد عن الصلابة في التنظير؛ كما هو دأب بعض المدارس الأمريكية في مجال نظريات العلاقات الدولية، في مقدمتنا لكتاب الدليل في نسختيه الفرنسية والإنجليزية:

Abdelhak Azzouzi, *L'Annuaire Marocain de la Stratégie et des Relations Internationales*, (2 tomes) (sous la dir.), (Paris: l'Harmattan, 2012).

14. انظر في هذا الباب: المقالة المتميزة لسيوم براون:

Seyom Brown, "Unipolar and Multipolar Illusions, Cultural and Civilizational Realities", dans Abdelhak Azzouzi (sous la dir.), *Cultural and Civilizational Realities* (Paris: l'Harmattan, 2008), pp.87-105

15. فريدريك شاريون، مرجع سابق.

16. طُرح هذا الاقتراح في الخطاب الذي ألقاه الملك السعودي، عبدالله بن عبدالعزيز، في القمة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لقادة دول المجلس التي عقدت في الرياض في كانون الأول/ ديسمبر عام 2011.

17. صباح ياسين، «العراق... عشر سنوات عجاف»، المستقبل العربي، العدد 410 (نيسان/ إبريل 2014)، ص 7، وانظر أيضاً: مقالة فاضل البدراني، «تطورات الأوضاع في العراق 2012» في كتاب: الدليل المغربي للاستراتيجية والعلاقات الدولية، مرجع سابق.

18. انظر

Sun-tzu, *The Art of War*, trans. Ralph D. Sawyer (New York: Barnes & Nobles Books, 1994).

19. لصن تزو، كلمات معبرة! عندما يقول في المرجع السابق: «ما من شيء أصعب من فن المناورة، والشيء الصعب بشأنها، هو كيفية تحويل الدرب الصعب، بحيث يصبح أقصر الدروب إلى تحقيق الهدف، وتحويل السلبية إلى ميزة».

20. انظر:

Hassan el Mossadak, "la zone Sahelo-saharienne et le danger terroriste", dans Abdelhak Azzouzi (sous la dir.), *L'Annuaire Marocain de la Stratégie et des Relations Internationales* (Maroc: l'Harmattan, 2012), p. 445. Abdelhamid el Ouali, "Impact sur le conflit du Sahara et l'émergence des phénomènes identitaires au Maghreb", dans Abdelhak Azzouzi (sous la dir.), *L'Annuaire Marocain de la Stratégie et des Relations Internationales*, p. 351.

21. انظر ملخصاً للتقرير في جريدة الشرق الأوسط (لندن)، العدد 12533، 22 آذار/ مارس 2013.

22. المرجع السابق.

23. المرجع السابق.

24. انظر:

Sen. Chuck Hagel & Peter Kaminsky, *America: Our Next Chapter: Tough Questions, Straight Answers* (HarperCollins, 2008).

25. انظر:

Le Journal Le Monde, 23/06/2011, at: http://www.lemonde.fr/asie-pacifique/article/2011/06/23/washington-et-paris-annoncent-un-retrait-progressif-d-afghanistan_1539548_3216.html

عبدالحق عزوزي حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، من جامعة تولوز بفرنسا عام 2005، كما حصل على دبلوم العلوم السياسية والعلاقات الدولية من معهد العلوم السياسية بالجامعة نفسها عام 2002. وهو من خريجي كلية الحقوق وكلية الشريعة بجامعة سيدي محمد بن عبدالله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في فاس بالمملكة المغربية. ويعد من المؤسسين لمجموعة البحث حول القارة الإفريقية (GERCA) الملحقة بمعهد الدراسات السياسية بجامعة تولوز.

وهو يشغل مناصب عدة؛ منها: مدير عام مؤسسة روح فاس، ورئيس جمعية مدارس الأمل، ورئيس منتدى فاس حول الاتحاد من أجل المتوسط، ورئيس منتدى فاس حول تحالف الحضارات والتنوع الثقافي، والرئيس والمؤسس للمركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية (CMIESI). وهو أستاذ جامعي بكلية الحقوق في جامعة سيدي محمد بن عبدالله بفاس، وعضو مستشار لدى منظمات وطنية ودولية عدة.

أصدرت دار لارمتان الفرنسية للنشر، تحت إشرافه عام 2008، تسعة مجلدات، حول: **الحضارات والتنوع الثقافي** (2350 صفحة)، وأصدرت له دار النشر ذاتها، كتاباً حول: **السلطوية وآليات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** (406 صفحات)، وأصدر في الآونة الأخيرة، (مع الفقيه الدستوري الأوروبي أندريه كابانيس)، كتاباً عن **الدستورانية المغربية الجديدة في ظل الربيع العربي** (باللغة الفرنسية)، كما أصدر بإشرافه: **الدليل المغربي للاستراتيجية والعلاقات الدولية**، (بالعربية والفرنسية والإنجليزية في دار لارمتان). وهو حاصل على جوائز وأوشحة دولية عدة.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسـرة ومشكلة العنف عند الشباب
(دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسـي الإسـرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسـر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شـرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصـراع العربي-الإسـرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعـات المعاصـرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسـرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي: تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز:
دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشـرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصـرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية: مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صـراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة: المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية: من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصـادات الخليـج العـربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة: المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وعواقبها

د. كينتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي"
بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية - العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية:
دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سمور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي

بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز

110. أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق

111. العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية:

نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

فلينت ليفيريت

112. نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

جيوفاني ديستيفانو

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية:

هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي

114. الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشـرق الأوسط وخارجه:
شـركاء أم متنافسون؟

تشارلز كوبتشان

115. تعاظم دور حلف الناتو في الشـرق الأوسط "الكبير"

فيليب جوردن

116. مكافحة الجرائم المعلوماتية وتطبيقاتها
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ناصر بن محمد البقمي

117. ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها؟

جـون لارج

118. السلام الهش في سـريلانكا

كريس سميث

119. البرنامج النووي الإيراني:
الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي

ريتشارد رسل

120. أمن الخليج وإدارة الممرات المائية الإقليمية:
الانعكاسات على دولة الإمارات العربية المتحدة

برتراند شاربي

121. الأفروعربية الجديدة: أجندات جنوب أفريقيا الأفريقية
والعربية والشـرق أوسطية

كريس لاندزبيرج

122. دور محكمة العدل الدولية في العالم المعاصـر

القاضية روزالين هيجنز

123. من محاربين إلى سياسيين: الإسلام السلفي ومفهوم "السلام الديمقراطي"

جيمس وايلي

124. صورة العرب في الذهنية الأفريقية: حالة نيجيريا

د. الخضر عبدالباقي محمد

125. الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. هنري عزام

126. الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية:
المقدمات والتداعيات وما العمل؟

ماجد كيالي

127. نظرة الغرب إلى الإسلام ومستقبل السلفية الإسلامية

شارل سان برو

128. الأمن الإنساني: دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد

وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك برويست

129. مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية

مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت

130. مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها

د. أحمد شكارة

131. الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة وانعكاساتها الإقليمية

د. محجوب الزويري

132. العلاقات الأمريكية-الإيرانية: نحو تبني واقعية جديدة

د. محمود مونشيبوري

133. مشاركة ضرورية: إعادة تشكيل العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي

د. إميل نخلة

134. المستقبل السياسي للصومال

د. عبدي عواله جامع

135. المسلمون الأمريكيون وإدارة أوباما

د. محمد نمر

136. التحديات الداخلية في باكستان وتأثيراتها في المنطقة

نعيم أحمد ساليك

137. المسلمون في أوربا بين الاندماج والتهميش

د. حسني عبيدي

138. تعزيز علاقات الشراكة بين مراكز البحوث الأمريكية والخليجية

د. جيمس ماكجان

139. العراق: تداعيات ما بعد الانتخابات البرلمانية
وقرب الانسحاب الأمريكي في 2011

د. أحمد شكارة

140. حماية الفضاء الإلكتروني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ريتشارد كلارك وروبرت نيك

141. التهديد الإرهابي للأمن البحري لدولة الإمارات العربية المتحدة

بول بيرك

142. الأزمة المالية ومستقبل الدولار الأمريكي بصفته عملة الاحتياط العالمية

إسوار إس. براساد

143. الهجرة الدولية: الواقع والآفاق

د. محمد الخشاني

144. السياسة الخارجية الألمانية تجاه منطقة الخليج

أبرهارد زاندشنايدر

145. سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية

د. مليحة بنلي ألطون إيشيق

146. استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية

د. إبراهيم النور

147. العلاقات الهندية الباكستانية: الأسس المشتركة ونقاط الخلاف

سجاد أشرف

148. الديمقراطية في أمريكا اللاتينية

مارسيل فورتونا بياتو

149. التحديات والتحولات في العالم العربي

د. عبدالحق عزوزي

150. قراءة في الوضع الأمني في باكستان

سيد أطهر علي

151. أفغانستان: تحديات الانتقال إلى السلام

علي أحمد جلالي

152. مستقبل الإسلام السياسي في العالم العربي

طارق رمضان

153. صراع العملات على الساحة الدولية

جون دريفيل

154. دور الثقافة في بناء الحوار بين الأمم

الدكتور محمد سعدي

155. الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية

ألفارو دو فاسكونسيلوس

156. الديناميات الاستراتيجية للمحيط الهندي

فيجاي ساكوجا

157. الاقتصاد والسياسة في عالم مضطرب

جيجوش كولودكو

158. تحديات ومستقبل الاتحاد الخليجي

د. عبدالله خليفة الشايجي

159. اللغة العربية وسؤال المصير

نهاد الموسى

160. البيئة الأمنية الدولية وكيفية صناعة الاستراتيجية

د. عبدالحق عزوزي

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســـم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .... المـدينـــة: ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هــاتـف : .... فـاكــس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 – بنك أبوظبي الوطني – فرع الخالدية. ص. ب: 46175 أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة – الرقم الدولي للحساب البنكي (IBAN): AE660350000001950050565
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa و Master Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم الإصدارات

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+ ، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae ، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

